المنهج المقارن

لم يحتل المنهج المقارن مكانة في علم الاجتماع كما حدده دوركايم ومن بعده فليتشر. ويعود ذلك في جزء منه إلى بزوغ علم الاجتماع التأويلي الذي لا يسعى إلى تفسير الفعل الاجتماعي في ضوء

الأسباب الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن علماء الاجتماع أصبحوا أكثر وعياً بمشكلات المقارنة الإحصائية.

إن تسارع الاهتمام المتزايد بالعولمة أو علم الاجتماع العالمي أدى مرة ثانية إلى زيادة شعور علماء الاجتماع بأهمية المقارنة الاجتماعية. إن تصنيف المجتمعات إلى تقليدية، وحديثة، وما بعد الحديثة يشكل أساساً عاماً ومفيداً لهذا النوع من مقارنة المجتمعات، ويستخدمه تقريباً عدد كبير من علماء الاجتماع(.

يركز هذا المنهج من البحوث على مقارنة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة، على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة، أو تقوم بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترة زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها، ولكي يحقق الباحث الاجتماعي أهدافه العلمية بتطبيق منهج الدراسات المقارنة عليه أن يقوم بتصنيف دقيق للثقافات الإنسانية للمجتمعات المشمولة بالدراسة، ثم تنظيم مشاهداته عن هذه الثقافات. وأخيراً تصنيف المادة التي انتهى من جمعها لغرض التسجيل والتحليل.

يخضع التحليل المقارن إلى أربع حالات من المقارنة وهي كما يلي:

1. مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، مثلاً كدراسة الوضع التربوي لأبناء العمال في المدارس الابتدائية عند مجتمعين صناعيين.
2. مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، كدراسة التطور السياسي لعشرة أقطار نامية. ويصنف متغير التطور السياسي الى خمس وحدات إجتماعية كما يلي: أ- الوظيفة الإدارية ب- الوظيفة القانونية،ج - التنظيم الحزبي، د- السلطان والسلطة، و- تأثير المواطنين.
3. علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد، مثل دراسة علاقة معدل الإنجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية: حضرية وريفية في المجتمع الكردي.
4. علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي.

بيد أن بحوث المقارنة تمتاز عن البحوث غير المقارنة في عدة جوانب:

1. تؤدي البحوث المقارنة إلى زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ أن هذه التفسيرات تستند إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، مما يقلل من تأثير عوامل الصدفة، والتحيزات الثقافية.
2. تؤدي البحوث المقارنة إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الاجتماعية، والتي تشمل في المجتمع الغربي، الدخل، والمهنة، لكنها في المجتمعات النامية تشتمل أيضاً على مكان السكن، والنسب الأسري.
3. تسمح البحوث المقارنة بالاستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم أيضاً قوة هذه التفسيرات، ويزيد من صمودها في وجه الانتقادات.

وعلى الرغم من هذه المميزات للمنهج المقارن، وتعتبر من أرقى أنواع الدراسات الوصفية، فإنها في التطبيق العملي تواجه عدداً من الصعوبات منها:

1. من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول خصوصاً إذا كان التلازم بينهما هو تلازم قائم على الصدفة وليس تلازماً سببياً.
2. لا ترتبط النتائج غالباً وفي كثير من العلوم بعامل واحد بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.
3. قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معين وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب آخر يختلف عن السبب الأول في ظرف آخر.
4. لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة، والتحكم بها كما هو الحال في المنهج التجريبي وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض، وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها، لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحقيقها في حالة المنهج التجريبي.
5. قد تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين مما يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.
6. من الصعب فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والثقافية، وهذا الإغفال يقوم به أصحاب المنهج المقارن أيضاً.

بيد أن منهج المقارنة يقوم على معالجة الظواهر التي يصعب معالجتها بالبحوث التجريبية. ففي العلوم الطبيعية يمكن إثبات ظاهرة معينة عن طريق التجربة، وأما في علم الاجتماع، فيتم إثبات الظاهرة عن طريق مقارنة الحالات التي تحدث فيها تلك الظاهرة بالحالات التي تخلو منها، وبالتالي كشف الارتباطات السببية بينها، ولهذا فإن أسلوب المقارنة هو أسلوب التجربة غير المباشرة ويرى جون دوبي في كتابه المدخل للبحوث الاجتماعية أنه إذا أتيحت للباحث ظواهر شوهدت في أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة وتحت ظروف مختلفة فإن ذلك يعطي للمقارنة قاعدة عريضة ومادة غزيرة.

إن أفضل أنواع التحليل المقارن هو الذي يبنى على أساس برهنة الفرضيات أو رفضها عند عدة حضارات أو مجتمعات مختلفة ومتباينة من أجل توسيع المجرى الفكري في التنظيم الاجتماعي ومن أجل الوصول الى تعميمات أوسع لنتائج الدراسة. لكن مثل هذه البحوث تتطلب جهداً أكثر وتكلف مالاً باهضاً.